

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم: (VD-2020-97)
ال الصادر في الدعوى رقم: (V-6222-2019)

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة - ضريبة القيمة المضافة - وجوب التسجيل الإلزامي خلال المدة النظامية - غرامات - غرامة التأخير في التسجيل.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل - أassertت المدعية اعترافها على حداثة النظام وعدم إبلاغها مسبقاً بضرورة التسجيل وعدم علمها بمواعيد التسجيل - دلت النصوص النظامية على أن عدم التزام المدعية بالشروط والإجراءات والمدة المحددة نظاماً للتسجيل توجب توقيع الغرامة المالية - ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم من الدفوع ما يؤيد به ادعاءها، واستندت على تأخيرها في التسجيل على عدم علمها بمواعيد التسجيل، وهو ما لا يعذر به. مؤدي ذلك: رفض الاعتراض - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٢)، (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢هـ.
- المادة (٢)، (٤)، (٦)، (١٢)، (٧٩)، (٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) بتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ.

الوقائع:



الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،

إنه في يوم الأربعاء (٢٠٠٩/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠٠٥/١٣) اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٦٢٢٢-٢٠١٩) بتاريخ ٢٨/٥/٢٠١٩م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) بصفته وكيلًا بموجب وكالة رقم (...) تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعتراضه على غرامة التأخير بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠) ريال، ذكر فيها أنه لم يكن يعلم بموع德 التسجيل، وأن منشأته صغيرة وليس فيها سوى عاملين، كما أنه لا يوجد لديه نظام محاسبي معتمد، وحجم إيراداته قليل، ويطلب إلغاء الغرامة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أحابت: «أولاً: الدفع الموضوعي: ١- الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعي خلاف ذلك إثبات العكس. ٢- نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أنه «يكون حد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي»، كما نصت الفقرة (٩) من المادة (٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه يُعفى من التسجيل الإلزامي أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن حد التسجيل الإلزامي دون أن تزيد عن مبلغ مليون ريال، وذلك قبل الأول من شهر يناير ٢٠١٩م، ومع ذلك يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨م». ٣- نصت المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة أنه «على كل شخص مقيم بالمملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته خلال الاثني عشر شهراً السابقة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة». ٤- نصت المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة أنه «في حال تخلف أي شخص ملزم بالتسجيل عن تقديم طلب تسجيل إلى الهيئة وفقاً لهذه اللائحة، فللهايئة تسجيله دون أن يتقدم بطلب بذلك، ويبداً نفاذ التسجيل حسب التاريخ المحدد في المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة». كما أن المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة منحت الهيئة حق الحصول على أي معلومات بشكل مباشر ومستمر لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث، وبعد الرجوع إلى بيانات المدعي لدى مؤسسة النقد (نقطات البيع الخاصة بالمدعي) تبين تجاوز توريداته لحد التسجيل الإلزامي؛ وعليه، فإن للهيئة تسجيل الشخص الخاضع للضريبة من تاريخ نشوء الالتزام

بالتسجيل بالإضافة إلى فرض الغرامات المرتبطة بذلك وفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة. ٥- وبناءً على ما تقدم فإن فرض غرامة التأخير في التسجيل صحيحة نظرياً استناداً للمادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (٠٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال». **ثانياً: الطلبات:** بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم برد الدعوى.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٩/٢٠١٤٤١هـ انعقدت الجلسة عبر الدائرة التلفزيونية طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة (...) بصفته وكيلًا بموجب وكالة رقم (...) ومشاركة ممثل المدعى عليها (...), وبسؤال طرفى الدعوى عما إذا كان لديهما ما يودان تقديمها خلاف ما سبق أن تقدما به من خلال صحيحة الدعوى، وما لحقها من ردود أجابا بالنفي. وبناء عليه قررت الدائرة خروج طرفى الدعوى من الدائرة التلفزيونية مؤقتاً للمداوله وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) بتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعى يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة... وذلك استناداً على نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، وحيث إن الثابت أن المدعى تبلغ بالقرار في تاريخ ٦/٠٠/١٩٢٠م وقدم اعتراضه بتاريخ ٥/٢٨/٢٠١٩م، مما تكون معه الدعوى قدمنت خلال المدة النظامية المنصوص عليها، مستوفية أوضاعها الشكلية مما يتquin معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع: نصت الفقرة (١) من المادة (٣) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يكون الخاضع للضريبة ملزماً بالتسجيل تبعاً لأنشطته الاقتصادية التي يمارسها في المملكة، وذلك بما يتواافق مع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية»، ونصت

المادة (٢) من اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة على أنه «لأغراض تطبيق النظام وهذه اللائحة، يعد الشخص الخاضع للضريبة في المملكة هو الشخص الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً مستقلاً بقصد تحقيق الدخل، وتم تسجيله لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة أو اعتبر ملزماً بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفقاً للنظام واللائحة»، وكما نصت الفقرة (١) من المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «على كل شخص مقيد بالمملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته، خلال الاثني عشر شهراً السابقة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثة أيام يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة هذه اللائحة»، كما نصت الفقرة (١) من المادة (٤) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «على كل شخص مقيد في المملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بإجراء حساب تقديري لقيمة توريداته السنوية خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت قيمة توريداته المتوقعة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب التسجيل خلال ٣٠ يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة»، وكما نصت المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «في حال تخلف أي شخص ملزם بالتسجيل عن تقديم طلب تسجيل إلى الهيئة وفقاً لهذه اللائحة، فللهايئة تسجيله دون أن يتقدم بطلب بذلك، ويبدأ نفاذ التسجيل حسب التاريخ المحدد في المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة»، وكما نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يجوز للهيئة بالإضافة إلى الحقوق الأخرى المنصوص عليها في هذه المادة الوصول بشكل مباشر ومستمر إلى أية معلومات لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث»، وكما نصت الفقرة (٩) من المادة (٧٩) للائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «فيما لا يتعارض مع أي حكم آخر وارد في النظام وهذه اللائحة، يُعَفَّ من الالتزام بالتسجيل في المملكة أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن حد التسجيل الإلزامي دون أن تزيد عن مبلغ مليون (١٠٠,٠٠٠) ريال، وذلك قبل الأول من شهر يناير لعام ٢٠١٩م. ومع ذلك، يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨م لا تؤثر هذه الفقرة على إمكانية أي شخص بالتسجيل بشكل اختياري»؛ وحيث نصت المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال»، وحيث إن مطالبة المدعي بـإلغاء الغرامة بحجة جهله بوقت التسجيل لا يلغي مخالفته لأحكام النظام واللائحة؛ حيث إن أحكام مواد الاتفاقية والنظام واللائحة قد أوضحت جلياً المفهوم الضريبي للنشاط الاقتصادي وأوجه ممارساته وحد التسجيل الإلزامي وال اختياري والمعنيين بهما دون التباس، لا سيما أن بدء نشاطه يرجع إلى تاريخ ٢٧/٠٨/١٤٣٣هـ الموافق ١٧/٠٧/٢٠٢٠م كما في السجل التجاري؛ وحيث أشارت المدعى عليها في

مذكرتها الجوابية بتجاوز توريدات المدعي لحد التسجيل الإلزامي، والذي تبيّن لها من خلال الاطلاع على بيانات نقاط البيع الخاصة بالمدعي المتصل عليها من مؤسسة النقد السعودي؛ حيث يحق لها ذلك وفقاً للمادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، علماً أن الهيئة لم ترافق ما يثبتت ما حصلت عليه من مؤسسة النقد، ولم ينكر المدعي ذلك في رده، وإنما وأشار لحداثة النظام وعدم إبلاغه مسبقاً بضرورة التسجيل، وعليه وحيث إن المدعي لم يقدم من الدفوع ما يؤيد به ادعاءه، واستند تأخيره في التسجيل على عدم علمه بمواعيد التسجيل، وهو ما لا يعذر به، وحيث تقدم بالتسجيل في تاريخ ١٤٤٠/٠٩/١٤ الموافق ٢٠١٩م، كما في إشعار الغرامة المرفق (لعدم توافر شهادة التسجيل) فنرى صحة إجراء المدعي عليها في فرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال استناداً إلى المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة.

القرار:

- رد الدعوى المقدمة من مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل فيما يخص غرامة التأخير بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وحددت الدائرة (يوم الأحد ٢٢/١٤١١هـ الموافق ٢٠١٤/٠٦/٢٢م) موعداً لتسليم نسخة القرار.

وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.